

Distr.: General
6 April 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ١٠ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

٣٨/٣٤ - المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان
في ليبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية

ذات الصلة،

وإذ يؤكد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يتطلع إلى أن يكون مستقبل ليبيا قائماً على المصالحة الوطنية والعدالة واحترام

حقوق الإنسان وسيادة القانون،

وإذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن ليبيا،

وإذ يكرر الإعراب عن دعمه للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في

الصخيرات، بالمغرب، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي يُنشئ مجلساً رئاسياً لتشكيل

حكومة وفاق وطني تتألف من المجلس الرئاسي ومجلس الوزراء تدعمهما المؤسسات الأخرى

للدولة بما في ذلك مجلس النواب ومجلس الدولة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ليبيا،

وإزاء الحالة الأمنية المشقة والأعمال الإرهابية المرتكبة ضد الشعب في ليبيا، التي تسفر عن

خسائر في الأرواح وعن تشريد جماعي، وما تتركه من أثر على النساء والأطفال بوجه خاص،



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-05597(A)



* 1 7 0 5 5 9 7 *

وإذ يعرب عن القلق الشديد إزاء أثر الأزمات الأمنية والسياسية والإرهاب على المهاجرين، وإزاء وفاة المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تدهور الوضع الإنساني في ليبيا، بما في ذلك الضرر الذي لحق بالمستشفيات، وحالات النقص في الأدوية والإمدادات الطبية، ونقص العلاج، وتعطل الخدمات والمرافق العامة،

وإذ يؤكد من جديد أنه ينبغي محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وأنه يجب أن تولي تدابير مكافحة الإرهاب الأولوية لحماية السكان المدنيين وأن تكون متسقة مع القانون الدولي المنطبق،

وإذ يعرب عن كامل تأييده للجهود التي تقودها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برئاسة الممثل الخاص للأمين العام لليبيا من أجل ضمان دعم ليبي واسع النطاق للاتفاق السياسي الليبي باعتباره حلاً سياسياً بقيادة ليبية للتغلب على التحديات التي تواجهها ليبيا،

وإذ يشدد على أهمية أن يشارك جميع أفراد المجتمع الليبي، بما يشمل النساء والمجتمع المدني والشباب، مشاركة متساوية وكاملة في العملية السياسية،

١- يرحب بالتزام حكومة الوفاق الوطني بتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا، وبتعاونها المتواصل مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته؛

٢- يرحب أيضاً باستمرار التزام حكومة الوفاق الوطني بعملية الاستعراض الدوري الشامل، ويشدد على الحاجة الملحة لتنفيذ التوصيات المقبولة؛

٣- يرحب كذلك بقيام المجلس الرئاسي بإنشاء الحرس الرئاسي، ومهمته تأمين المجلس الرئاسي والمرافق العامة، ويدعم هذه المبادرة التي تساهم في استقرار ليبيا؛

٤- يحيط علماً مع التقدير بالإحاطة الشفوية التي قدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والثلاثين، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، عن مستجدات حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما يشمل الخطوات المتخذة من قبل حكومة الوفاق الوطني نحو ضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وفقاً لقرار المجلس ٢٧/٣١؛

٥- يحيط علماً مع التقدير أيضاً بتقرير المفوض السامي عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك مدى فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي انتفعت بها حكومة ليبيا^(١)؛

٦- يدين بشدة جميع أعمال العنف في ليبيا، وكل ما يُرتكب من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وخاصة ضد المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال، وكذلك ما ينطوي منها على القصف العشوائي، لأماكن من بينها المستشفيات، وعمليات الاختطاف وحالات الاختفاء القسري والتعذيب وأعمال القتل غير المشروعة بما فيها العمليات التي تستهدف المسؤولين الحكوميين والقضاة؛

٧- يدين جميع الهجمات وأعمال التخويف والمضايقة والعنف التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون وأعضاء المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان، وخاصة بالنظر إلى دورهم في توثيق الاحتجاجات وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والقيود المفروضة على حرية التعبير؛

٨- يكرر ندائه إلى جميع الأطراف بالامتثال فوراً لالتزاماتها واجبة التطبيق بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وباحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو صارم، ويحث جميع القادة على إعلان عدم التسامح مع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يرتكبها مقاتلوهم وأن المسؤولين عن تلك الأفعال سيُفصلون من العمل؛

٩- يقر بالتحديات التي تواجهها ليبيا بشكل مستمر في مجال حقوق الإنسان، ويشجع حكومة الوفاق الوطني بقوة على تكثيف جهودها من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومنع أي انتهاكات أو تجاوزات، ويشجعها في هذا الصدد على مواصلة عملها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية؛

١٠- ويقر أيضاً بما تبذله الدول من جهود في سبيل تتبع الأصول المنهوبة وتجميدها واستردادها وبأهمية التعاون الفعال بين المجتمع الدولي والسلطات الليبية في هذا الصدد، باعتبار أن هذه الأصول يمكن أن تساهم في تعزيز الأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان في ليبيا؛

١١- يدعو إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وفقاً للمعايير الدولية؛

١٢- يطلب إلى حكومة الوفاق الوطني تعيين منسق في مجال العدالة وحقوق الإنسان؛

١٣- يطلب أيضاً إلى حكومة الوفاق الوطني أن تكثف الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب، ويلاحظ تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية في سبيل ضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المدنيين؛

١٤- يدين بشدة ما ترتكبه الجماعات المسلحة، وبخاصة ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعات أنصار الشريعة وغير ذلك من المنظمات الإرهابية في ليبيا الواردة على قوائم الأمم المتحدة، من ممارسات من قبيل الاختطاف وأخذ الرهائن والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي وأعمال الاعتداء والقتل، ويشدد على أن القتل والتعذيب وسلب الحرية البدنية في انتهاك للقانون الدولي هي أفعال أصلية يمكن أن تصل في ظروف معينة إلى حد الجرائم ضد الإنسانية، مكرراً الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الأثر السلبي لوجود تنظيم داعش وأعماله الفتاكة في ليبيا والدول المجاورة والمنطقة؛

١٥- يطلب إلى الليبيين كافة الاتحاد تحت قيادة مدنية، لتحقيق أهداف منها مكافحة الإرهاب في البلد، ويحث كل الدول الأعضاء على التعاون بنشاط في هذا الصدد مع حكومة الوفاق الوطني وتقديم الدعم عند الطلب، مع ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في سياق جهود مكافحة الإرهاب؛

١٦- يعرب عن القلق البالغ إزاء عدد المحتجزين، بمن فيهم المحتجزون لأسباب ذات صلة بالنزاع والأطفال، وإزاء التقارير المتعلقة بالتعذيب والعنف الجنسي والجنساني والظروف القاسية في مراكز الاحتجاز، ويطلب إلى الحكومة التعجيل ببسط سيطرتها الكاملة والفعالية على جميع مراكز الاحتجاز كي تضمن معاملة المحتجزين، بمن فيهم المحتجزون الأجانب، معاملة تتوافق مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك، حسب الانطباق، الالتزامات المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة والمعاملة الإنسانية أثناء الاحتجاز؛

١٧- يعرب عن القلق البالغ أيضاً إزاء الوضع الإنساني القاسي في ليبيا، ويدين بأشد العبارات أعمال عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية، ويدعو إلى إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وفوري ودون قيد أمام الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في كافة أنحاء ليبيا، وشركائها المنفذين وغيرهم من المنظمات الإنسانية، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود عند الاقتضاء، من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين باستخدام أقصر الطرق؛

١٨- يطلب إلى المجتمع الدولي أن يوفر الدعم المالي لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في ليبيا على مدى الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بهدف تلبية احتياجات ١ ٣٣٠ ٠٠٠ نسمة؛

١٩- يحث السلطات الليبية على الإسراع في عملية العودة الطوعية والأمنة والكرامة لجميع المشردين بسبب النزاع منذ عام ٢٠١١، وذلك وفقاً للقانون المنطبق؛

٢٠- يشجع حكومة الوفاق الوطني على تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً، ومحاسبة المتحررين بالبشر، وتوفير إطار لتعزيز مشاركة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومواصلة التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة؛

٢١- يحث حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي والأمم المتحدة وجميع أطراف النزاع على تيسير مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية وفعالية في الأنشطة المتعلقة بمنع النزاع المسلح وتسويته، وحفظ السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والقرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ويرحب في هذا الصدد بقرار المجلس الرئاسي إنشاء وحدة لدعم وتمكين المرأة، وفقاً للاتفاق السياسي الليبي؛

٢٢- يحث الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور على استئناف جهودها الرامية إلى إنجاز مشروع دستور يحمي حقوق الإنسان للجميع، بمن فيهم النساء وأفراد كل المجتمعات المحلية ومن يعيشون في أوضاع هشّة، وضمان مشاركة أفراد المجتمع كافة، بما يشمل منظمات المجتمع المدني، قدر الإمكان، في عملية صياغة الدستور؛

٢٣- يرحب بالتزام حكومة الوفاق الوطني بحقوق الإنسان وبتعاونها المستمر مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بما في ذلك إعراب رئيس المجلس الرئاسي في كلمته التي ألقاها أمام المجلس في دورته الرابعة والثلاثين عن رغبته في مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتحديد الدعوة إلى المفوض السامي لزيارة ليبيا، وبحث الحكومة على ما يلي:

(أ) تكثيف الجهود الرامية إلى منع أعمال التعذيب، والتحقيق في جميع ادعاءات التعذيب، ومحاسبة المسؤولين عنها، وتقديم تعويض منصف وكاف إلى الضحايا؛

(ب) اتخاذ خطوات فورية لحماية حرية التعبير، بما يكفل إمكانية عمل وسائط الإعلام بحرية ودون تمييز، واستعراض أحكام قانون العقوبات والأحكام الأخرى التي تنتهك حرية التعبير، وإلغاء كل ما يفرضه قانون العقوبات على حرية التعبير من قيود تنص على السجن والإعدام عقاباً على توجيه "إهانات" إلى المسؤولين أو القضاء أو الدولة؛

(ج) إحراز مزيد من التقدم صوب التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(د) التشجيع على استمرار عمل المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛

(هـ) الاستمرار في تمكين النساء والفتيات بأساليب منها ضمان تمثيلهن الكامل في الحياة السياسية وفي الشرطة والقضاء؛

(و) كفالة حماية الحقوق الثقافية وحرية الدين والمعتقد، وفقاً لالتزاماتها الدولية؛

(ز) اتخاذ الخطوات المناسبة للمساعدة على منع جميع الاعتداءات على المواقع الثقافية والدينية وتدميرها، بما يمثل انتهاكاً للقانون الدولي، وخاصة المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الاعتداءات وهذا التدمير؛

(ح) اتخاذ خطوات إضافية لضمان حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، بطرق منها مراجعة مواد قانون العقوبات التي تقوض حرية تكوين الجمعيات، واعتماد قانون بشأن منظمات المجتمع المدني يتماشى مع الالتزامات الدولية لليبيا فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات ويكفل الحماية الكاملة للمدافعين عن حقوق الإنسان ولا يتضمن من القيود القانونية إلا ما يتماشى مع التزامات ليبيا بموجب المعاهدات الدولية؛

٢٤- يحث حكومة الوفاق الوطني، بالعمل مع جميع الأطراف ذات الصلة، على تنفيذ التوصيات الموجهة إليها من المفوض السامي في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والثلاثين بشأن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ليبيا منذ بداية عام ٢٠١٤، وخاصة تلك المتعلقة بقطاع القضاء والعدالة الانتقالية وتدابير المساءلة في إطار العدالة الجنائية^(٢)؛

٢٥- يشدد على أهمية المضي في رصد حقوق الإنسان وتقديرها وتقييمها وعلى التزام حكومة الوفاق الوطني بذلك بهدف تحديد التدابير الفعالة للمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان؛

٢٦- يطلب إلى المفوضية السامية، في الوقت الذي تواصل فيه عملها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أن ترصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في كافة أنحاء ليبيا وتقدم تقريراً عنها وأن تحدد وقائع وملابسات هذه التجاوزات والانتهاكات بهدف تجنب الإفلات من العقاب وضمان المساءلة الفردية الكاملة؛

٢٧- يرحب بالدعوة الدائمة التي وجهتها ليبيا إلى جميع الإجراءات الخاصة، ويطلب إلى المفوض السامي أن ينسق مع المكلفين بالولايات المعنيين بهذا القرار للقيام بزيارات إلى ليبيا والتزود بكل الموارد اللازمة لدعم الزيارات طوال عام ٢٠١٧، وذلك مساندة لعمله ولعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وخاصة للمساعدة في الجهود المبذولة لضمان المساءلة الفردية ومنع حدوث المزيد من تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، وأن يقدم توصيات لتحسين حالة حقوق الإنسان من خلال المساعدة التقنية المحددة الهدف، من أجل مساعدة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان ودعم المصالحة؛

٢٨- يدعو المفوضية السامية إلى العمل عن كثب مع جميع كيانات الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وسائر المنظمات الدولية المعنية؛

٢٩- يطلب إلى المفوض السامي أن يقدم إحاطة شفوية عن المستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والثلاثين خلال جلسة تحاور، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام لليبي، وأن يقدم تقريراً خطياً خلال جلسة تحاور مع المجلس في دورته السابعة والثلاثين؛

٣٠- يقرر أن يُقيي المسألة قيد نظره.

الجلسة ٥٩

٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

[اعتمد من دون تصويت.]